

قرار لمجلس المنافسة عدد 74/ق/2022 صادر في 12 من ذي الحجة 1443 (12 يوليو 2022) المتعلق بتولي شركة «Komax Holding AG» المراقبة الحصرية لشركة «Schleuniger AG» عبر اقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) :

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) :
وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة :

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وعلى اجتماع اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 12 من ذي الحجة 1443 (12 يوليو 2022) طبقاً لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة :

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 069/ع.ت.إ/2022 بتاريخ 23 من شوال 1443 (24 ماي 2022)، المتعلق بتولي شركة «Komax Holding AG» المراقبة الحصرية لشركة «Schleuniger AG» عبر اقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به :

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 2022/72 بتاريخ 25 من شوال 1443 (26 ماي 2022) والفاضي بتعيين السيدة جيهان بنيس والسيدة سلمى السعيدى مقررتان في الموضوع طبقاً لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة :

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 30 من شوال 1443 (31 ماي 2022) :

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 10 ذي القعدة 1443 (10 يونيو 2022) والذي يمنح أجل 10 أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه :

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 29 من ذي القعدة 1443 (29 يونيو 2022) :

وبعد تقديم المقرر العام ومقررتي الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس المنعقد بتاريخ 12 من ذي الحجة 1443 (12 يوليو 2022) :

وحيث إنه بمقتضى المادة 13 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولاسيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقاً مبدئياً أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي :

وحيث إن عملية التركيز الحالية كانت موضوع اتفاق موقع بين الأطراف المعنية بتاريخ 8 فبراير 2022، مما يجعلها خاضعة للتبليغ طبقاً للمادة 13 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 :

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من أربعين بالمائة (40%) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

وحيث إن هذه العملية تشكل تركيزاً حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 والتي تنص أنه يشكل تركيزاً: «عندما تقوم منشأة أو عدة منشآت، بشكل مباشر أو غير مباشر، بتولي المراقبة على مجموع منشأة أخرى أو جزء منها أو على مجموع منشآت أخرى أو أجزاء منها، سواء بواسطة المساهمة في رأس المال أو شراء الأصول أو بواسطة عقد أو غيرها من الوسائل»، وهي الحالية التي تنطبق على عملية تولي شركة «Komax Holding AG» المراقبة الحصرية لشركة «Schleuniger AG» عبر اقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به :

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطين من الشروط المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر وذلك لتجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي وكذا رقم المعاملات الإجمالي المنجز بالمغرب لمجموع المنشآت والمحدد في المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 :

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- **الجهة المقتنية** : «Komax Holding AG»، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون السويسري، مسجلة في بورصة SIX Swiss Exchange، يتواجد مقرها الاجتماعي بديركون بسويسرا، وهي متخصصة في صناعة وتوفير معدات لمعالجة الأسلاك، كما تمتلك ثلاثة فروع بالسوق المغربية، وهي شركة «Komax Maroc SARL» وشركة «Komax TSK Maroc SARL» وشركة «Testing Solutions Maroc SARL» :

- **الجهة المستهدفة** : «Schleuniger AG»، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون السويسري، يتواجد مقرها الاجتماعي بثون في سويسرا، وهي متخصصة في صناعة معدات معالجة الأسلاك؛

وحيث إنه، حسب ملف التبليغ والتصريحات المدلى بها خلال جلسات الاستماع، فإن عملية التركيز تشكل فرصة استثمارية متمكن الأطراف المعنية من تعزيز تواجدهما في السوق العالمية :

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استنادا إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، وكذا جلسات الاستماع للأطراف المعنية، فإنه تم تحديد الأسواق المعنية بشقيها، سوق المنتج أو الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقا لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إن كلا من الشركة المقتنية «Komax Holding AG» والشركة المستهدفة «Schleuniger AG» تنشطان في نفس المجال الصناعي، أي صناعة وتوفير معدات معالجة الأسلاك ؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف ومن نتائج التحقيق أن السوق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق تطوير وإنتاج وتوزيع معدات معالجة جميع أنواع الأسلاك ؛

وحيث إنه بالنظر إلى طبيعة الطلب وخصوصياته وبنية العرض داخل السوق المعنية، وباعتبار أن المنافسة بين الشركات تكون على نطاق عالمي بشكل يجعل العملاء يتزودون من المورد من جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، وذلك لأن تكاليف النقل منخفضة مقارنة مع قيمة معدات معالجة الأسلاك، وبالتالي فإن السوق الجغرافية المعنية بهذه العملية هي ذات بعد عالمي ؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي للعملية أسفر عن كون السوق المرجعية المعنية تعرف تواجد العديد من الشركات الكبرى المتخصصة في تطوير وإنتاج وتوزيع معدات معالجة جميع أنواع الأسلاك ؛

وحيث إن الحصة التراكمية لأطراف العملية في السوق المعنية في المغرب تتراوح بين [25-35] % ؛

وحيث إنه تبعا لما سبق ذكره واستنادا إلى الوثائق والمعطيات التي وفرتها الأطراف المبلغة يتبين أن عملية التركيز الاقتصادي الحالية لن يكون لها أي تأثير عمودي على المنافسة في السوق المعنية. وبالرغم من العلاقة الأفقية القائمة بين الشركات المعنية، فإن العملية لن يكون لها تأثير مقيد للمنافسة على المستوى الوطني،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 069 / ع.ت.إ / 2022 بتاريخ 23 من شوال 1443 (24 ماي 2022) يستوفي كافة الشروط الشكلية القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Komax Holding AG» المراقبة الحصرية لشركة «Schleuniger AG» عبر اقتناء مجموع رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة به.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن اللجنة الدائمة لمجلس المنافسة، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 من ذي الحجة 1443 (12 يوليو 2022)، طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة، وذلك بحضور السيد أحمد رحو رئيس المجلس ورئيسا للجلسة، السيدة جهان بنيوسف، والسادة عبد الغني أسنينة، وعبد اللطيف المقدم، وحسن أبو عبد المجيد، أعضاء.

الإمضاءات :

أحمد رحو.

جهان بنيوسف. عبد الغني أسنينة.

عبد اللطيف المقدم. حسن أبو عبد المجيد.